

في استقطاب تأييد هام وبعيد للشعب الفلسطيني وثورته من القوى التحررية التقدمية في العالم ، وفي الاتفاق مع مثلي اتوى الوطنية والتقدمية العربية التي دعيت اليه لعقد مؤتمر عربي لهذه القوى لتحديد مهامها ازاء الثورة الوطنية الفلسطينية وازاء النضال العربي عامة .

وختاما ، لا شك انه كانت هناك سلبيات وهنات كثيرة للمؤتمر ، فبالرغم من الخطط التفصيلية التي قدمت له الا ان معظمها لم ينفذ او يؤخذ في الحسبان وادى ذلك الى مشاكل تنظيمية عديدة وتحمل نتائجها رئيس المؤتمر ومساعدوه اعباء كبيرة . ويبقى ان انجازات المؤتمر تتطلب تنفيذا ومتابعة ، وان هذه الانجازات حتى لو نفذت فانها لا تقدم حلا سحريا لقضايا الشعب الفلسطيني بل ترسم خريطة فقط لنضاله ومرشدا لاستمرار كفاحه ضد اعداء اقوياء ثرسين ومتربصين ، وفي اطار عربي يمتلىء بحقول اللغام . ولا اجد للتعبير عما اعنيه هنا خيرا مما قاله الاخ ابو عمار في كلمته الاخيرة للمؤتمر : ليس المطلوب منا ان ننجح اللغام التي تعرقل طريقنا ولكن ان نسترشد ببرنامج لكي نمر بينديقتنا بين اللغام في طريق الكفاح الوعر الشاق لكي نصل الى ارضنا ونحررها تحريرا كاملا .

ولكنه لم يرتفع في المؤتمر صوت واحد ينادي بالتفاهم مع النظام الاردني او قبول العمل ضمن اطار الحل السلمي او الرضوخ لمشيئة الانظمة او حتى « التعتل » بمفهومه الاستسلامي . ولكن المؤتمر تخطى هذا كله لكي يقر برنامجا سياسيا وتنظيما للوحدة الوطنية كما شكل لجنة متابعة جماهيرية من خلاله لمراتبة خطوات التنفيذ ، واغلق المؤتمر الباب في وجه كل المحاولات والمناورات للانتفاض على حق تمثيل الشعب الفلسطيني حيث اكد في بيانه الختامي بما يلي :

أ - ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في التعبير عن امانيه وتحديد ارادته وقيادة كفاحه المسلح ونضاله في جميع الساحات . ب - ان اي اجراء او ترتيب او اتفاق في صدد تقرير مصير فلسطين وطننا وشعبنا يصدر عن اية جهة اخرى غيرها انما هو خال من الشرعية . ج - انه لا يحق لاية جهة من الجهات او اي جيل من اجيال الشعب الفلسطيني مهما تألبت عليه الظروف ان يتنازل عن اي حق من حقوقه الثابتة والطبيعية . وبذلك يكون المؤتمر قد نجح الى درجة كبيرة في تأكيد الوجود الوطني الموحد للشعب الفلسطيني وفي تحديد استراتيجيته ثورته وخططها النضالية فلسطينيا واوردنيا وعربيا وعالميا .

ولا بد من اضافة انجاز هام للمؤتمر ، فلقد نجح

الدكتور نبيل شعث

صدر عن مركز الابحاث قانون العودة وقانون الجنسية الاسرائيليان دراسة في القانونين المحلي والدولي بقلم أنيس فوزي قاسم

« اذا حلت مشكلة الهجرة وهي المشكلة الثانية ، فلن تبقى المشكلة الاولى قائمة » لذلك لا نغالي اذا قلنا ان مستقبل الدولة الاسرائيلية يعتمد على الهجرة اليهودية لفلسطين الى حد بعيد . ومن كافة النظم والقوانين التي رتبت عمليات المهاجرة ، لا يمكن ان يشاهد قانون غريب كقانون العودة الاسرائيلي . فما هو هذا القانون ؟ وما هي جذوره التاريخية ؟ لماذا وضع ؟ وما هو اثره .

تعرض الفصول الثلاثة الاولى من الكتاب للمسائل القانونية الرئيسية وللخلفية الصهيونية لقانون العودة وقانون الجنسية بالاضافة لمناقشة وتطبيق القانونين ذاتهما . اما الفصول الثلاثة الاخيرة فتعتبر دراسة مركزة في القانون الدولي وتقييم قانون العودة وفقا لمعايره بالاضافة للنصوص الرسمية لقانون العودة وقانون الجنسية وتمديلاتهما .

١٧٢ صفحة بليرتين لبنانيتين (تصاف اجور البريد :
٥٠ ق. ل. في العالم العربي ، ١٠٠ ق. ل. في
اوروبه ، ٢٠٠ ق. ل. في سائر دول العالم) .